

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2011/WG.7/Report
11 October 2011
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

سلسلة الاجتماعات الإقليمية التحضيرية لمؤتمر ريو+20:
ورشة عمل بشأن السياسات الاقتصادية الداعمة لتحول المنطقة العربية نحو اقتصاد أخضر
بيروت، 20-21 تموز/يوليو 2011

موجز

ضمت ورشة العمل الإقليمية بشأن السياسات الاقتصادية الداعمة لتحول المنطقة العربية نحو اقتصاد أخضر (بيروت، 20-21 تموز/يوليو 2011) ممثلين عن البلدان العربية للبحث في إصلاح السياسات الاقتصادية من أجل تسهيل توجيه رأس المال نحو المجالات الخضراء وتحقيق التحول نحو اقتصاد أخضر في المنطقة بطريقة عادلة ومربحة وملائمة.

وكان الهدف من ورشة العمل مناقشة مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتوصل إلى تقارب في الآراء حول أهميته في المنطقة العربية، إضافة إلى تحقيق التوازن المطلوب في السياسات للتمكن من بناء اقتصاد أخضر في المنطقة. كما سعت ورشة العمل إلى بناء قدرات المشاركين لوضع السياسات المالية كوسيلة للتحول إلى اقتصاد أخضر، وتوفير ساحة إقليمية لممثلي وزارات المالية والمشاركين الآخرين المعنيين من أجل تبادل الخبرات، والمعارف والدروس المستفادة فيما بينهم، ومع ممثلي البلدان الأعضاء المشاركة في التحضير لمؤتمر ريو+20.

وقد ناقش المشاركون المفاهيم الأساسية للاقتصاد الأخضر ودور وزارات المالية والسياسات المالية في بناء هذا الاقتصاد. وأصدر المشاركون في ورشة العمل بياناً مشتركاً يحدد انطلاقة من منظور عربي، الأولويات الإقليمية للتحول نحو اقتصاد أخضر في المنطقة العربية. ووضعوا مجموعة من التوصيات للأخذ بها مستقبلاً في التحضيرات لمؤتمر ريو+20.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
3.....5-1.....		مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	6	أولاً- الاستنتاجات والتوصيات
6	51-7	ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
6	14-7	ألف- الجلسة الافتتاحية
7	20-15	باء- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة
9	25-21	جيم- الاقتصادات والسياسات المالية المراعية للبيئة
10	31-26	دال- تحديد الضرائب البيئية
11	37-32	هاء- التجارب الوطنية في الاقتصاد الأخضر
12	43-38	واو- حوافز الاستثمار الأخضر
13	47-44	زاي- المشتريات العامة المستدامة
15	51-48	حاء- التعاون الإقليمي والدولي
16	57-52	ثالثاً- تنظيم الأعمال
16	52	ألف- المكان والزمان
16	53	باء- الافتتاح
16	54	جيم- الحضور
16	55	دال- جدول الأعمال
17	56	هاء- التقييم
17	57	واو- الوثائق
18		المرفق- قائمة المشاركين

مقدمة

1- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ورشة عمل إقليمية تحت عنوان "السياسات الاقتصادية الداعمة لتحول المنطقة العربية نحو اقتصاد أخضر"، في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي 20 و21 تموز/يوليو 2011. وقامت الإسكوا بتنظيم هذه الورشة بالاشتراك مع جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وذلك في إطار التحضيرات الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعروف بمؤتمر ريو+20 والمزمع عقده في عام 2012.

2- وقد نظمت الإسكوا ورشة العمل كونها المكلفة بالإشراف على التحضيرات على مستوى المنطقة لمؤتمر ريو+20، التي تشمل سلسلة من ورشات العمل والحلقات الدراسية الوطنية والإقليمية الموجهة إلى مختلف الجهات المعنية مثل الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وكانت ورشة العمل هذه موجهة بشكل خاص إلى القطاع المالي العام من أجل الدعوة إلى إصلاح السياسات الاقتصادية في البلدان العربية بهدف توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمار في المجالات الخضراء وتحقيق التحول نحو اقتصاد أخضر بطريقة عادلة ومربحة وملائمة.

3- وقد تماشيت ورشة العمل مع التكاليف المذكور أعلاه، إذ حرصت على ضمان حسن تحضير المنطقة العربية لمؤتمر ريو+20. وتمّ تحديد العنوان انطلاقاً من تزايد اهتمام المنطقة بوضع آليات مالية تضمن التحول نحو اقتصاد أخضر. وشكلت ورشة العمل من خلال مناقشة الاقتصاد الأخضر مرحلة من المراحل الأساسية المتعددة للعملية التشاورية الإقليمية المؤدية إلى مؤتمر ريو+20.

4- وتمثلت أهداف ورشة العمل فيما يلي:

(أ) التداول مع صانعي السياسات في وزارات المالية في البلدان العربية بشأن الخيارات المتاحة للقيام بإصلاح السياسات الاقتصادية والأدوات المالية الداعمة للتحول نحو اقتصاد أخضر مزدهر في المنطقة العربية؛

(ب) دعم البلدان العربية في تحديد موقفها فيما يتعلق بالقضايا التي سيتم التفاوض بشأنها في مؤتمر ريو+20، خاصة تلك المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وكيفية ترجمتها على الصعيد الوطني.

5- وقد عُقدت ورشة العمل في ثماني جلسات، خصصت كل واحدة لموضوع نقاش محدد. ويتضمن الفصل الأول من هذا التقرير الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي خرجت بها ورشة العمل، أما الفصل الثاني فيتضمن ملخصاً عن المناقشات التي جرت خلال كل جلسة.

أولاً- الاستنتاجات والتوصيات

6- تناول المشاركون قضايا هامة كالمشتريات العامة المستدامة، والضرائب البيئية، وحوافز الاستثمار الأخضر، وتمويل الاقتصاد الأخضر. وجرى عرض الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على مستوى المنطقة، ومناقشة تجارب البلدان العربية وإنجازاتها في مجالي التنمية المستدامة والتحول نحو اقتصاد

أخضر، إضافة إلى التعاون الإقليمي والدولي في هذا الإطار. وقد خلصت المناقشات إلى النتائج والتوصيات التالية:

(أ) تحضير دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع البيئية المقترحة وتقديمها إلى السلطات المالية أو الاقتصادية أو السلطات المعنية بالتخطيط، مع تسليط الضوء على المكاسب والمنافع المالية المتوقع أن تُجنى من تنفيذ هذه المشاريع وما إذا كانت المكاسب قريبة أو بعيدة الأمد؛ وإدراج هذه العملية كجزء من السياسات التي تأخذ بعين الاعتبار مبادئ المحاسبة البيئية؛

(ب) إتباع مسارين أساسيين للتحويل نحو اقتصاد أخضر:

(1) المسار الأول: الوفاء بكل الالتزامات البيئية قبل الموافقة على مشاريع جديدة؛

(2) المسار الثاني: تشجيع المرافق القائمة على تحسين أدائها البيئي، وتحفيز الحكومات والمؤسسات المتخصصة على مساعدتها على هذا الصعيد وضمن إطار زمني محدد؛

(ج) دعوة الحكومات العربية إلى اعتماد اقتصاد أخضر، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء صناديق مختصة للدفع بعجلة التحويل نحو اقتصاد أخضر على الصعيدين الوطني والإقليمي (بما في ذلك تفعيل مرفق البيئة العربي)؛

(د) دعوة الحكومات العربية إلى وضع أنظمة قانونية وسياسية تشجع القطاع الخاص على التحويل نحو اقتصاد أخضر مع التركيز على كل القطاعات ذات الأبعاد البيئية؛

(هـ) تشجيع الحكومات العربية على تهيئة مناخ استثماري يجذب المشاريع والتقنيات التي تراعي مبادئ الاقتصاد الأخضر؛

(و) بناء أطر مؤسسية وطنية وإقليمية لتسهيل التنسيق بين كافة الوكالات المعنية بالتحويل نحو اقتصاد أخضر؛

(ز) التأكيد على الحاجة إلى وفاء البلدان الصناعية (الأطراف المدرجة في المرفق الأول من بروتوكول كيوتو) بالتزاماتها تجاه البلدان النامية على النحو الذي أوصت به موثائق مختلف المؤتمرات الدولية، تمهيداً لتحقيق التنمية المستدامة، بما فيها التحويل نحو اقتصاد أخضر وتخفيض انبعاثات الكربون. وتضم الالتزامات توفير المساعدة المالية والتقنية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، إضافة إلى التعويض عن فترات سابقة لم يتم فيها اتخاذ إجراءات بيئية ملائمة؛

(ح) رصد الأموال للمشاريع المتعلقة بالبيئة عند إعداد الميزانيات الوطنية وخطط التنمية في البلدان العربية؛

(ط) تشجيع المصارف على تمويل المشاريع التي تتطوي على أبعاد بيئية في سياق التحويل إلى اقتصاد أخضر (مع أخذ تجربة مصرف لبنان بعين الاعتبار)؛

(ي) اتخاذ موقف عربي موحد ضد أي ضريبة تمييزية على الوقود الأحفوري والتأكيد على سيادة الدول في استغلال مواردها الطبيعية، مع مراعاة ظروف البلدان التي تعتمد اقتصادياتها على الوقود الأحفوري؛

(ك) تعزيز استخدام الوقود الأحفوري الأنظف ومصادر الطاقة المتجددة، وما يتصل بذلك من حاجات في مجال نقل التكنولوجيا وتطويرها؛

(ل) اعتبار الجهود التي تبذلها الحكومات العربية للحد من الفقر، من خلال اعتماد سلسلة من المشاريع ضمن هذا الإطار، جزءاً لا يتجزأ من التحول إلى الاقتصاد الأخضر؛

(م) قيام المنظمات المتخصصة بما فيها منظمات الأمم المتحدة المعنية، بتقديم الدعم التقني إلى الوزارات والوكالات المعنية وبناء قدراتها، في مجال تقييم الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي يمكن أن تنتج عن التدابير المالية ذات الغايات البيئية، قبل اعتمادها؛

(ن) إعادة تأكيد مبدأ "الملوث يدفع" ومبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة" في التشريعات المتعلقة بالبيئة؛

(س) تشجيع الحكومات العربية والمنظمات المعنية على زيادة الوعي، وتطوير المهارات والقدرات البشرية، وإجراء الدراسات والأبحاث في مجال التقنيات الخضراء؛

(ع) تأكيد أهمية الترويج لمبادئ الاقتصاد الأخضر ومفاهيمه، والإضاءة على فائدته في تحقيق التنمية المستدامة بالنسبة إلى شرائح المجتمع كافة، بما فيها صانعو القرار ورجال الأعمال والأفراد؛

(ف) التشديد على أهمية التنسيق العربي في مجال وضع السياسات وإجراء المفاوضات البيئية الدولية، بهدف تحقيق النتائج المرجوة، وبشكل خاص تلك المتعلقة بمؤتمر ريو+20، نظراً إلى التقارب بين الأهداف البيئية لمختلف البلدان العربية، ووضوح ملامح المفاوضات البيئية الدولية، إضافة إلى أهمية التنسيق بين المواقف العربية ومواقف مجموعة الـ 77؛

(ص) الدعوة إلى زيادة الوعي حول فوائد المشتريات العامة الخضراء وأهميتها في بناء اقتصاد أخضر، وتأمين البنية التحتية والموارد اللازمة لاعتماده؛

(ق) التركيز على مبدأ التحول التدريجي إلى اقتصاد أخضر، وفقاً لخصائص كل بلد ومستويات التنمية فيه من خلال إتباع السياسات الملائمة؛

(ر) حث الحكومات العربية على بناء القدرات المؤسسية اللازمة لمواكبة التغيرات العالمية في التعامل مع القضايا البيئية، إضافة إلى دعم القدرات التفاوضية في هذا المجال، وإدراج مفهوم الاستراتيجيات البيئية المتوسطة والطويلة الأمد ضمن استراتيجية الإدارة المالية والعامة للدولة؛

(ش) تأكيد أهمية إشراك كل المؤسسات الوطنية والإقليمية المعنية في البلدان العربية، في التحضيرات لمؤتمر ريو+20 وفي عملية التحول نحو اقتصاد أخضر، بدلاً من حصرها في الهيئات البيئية فقط، تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة بركائزها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا سيما في ظل الأهمية المتزايدة التي اكتسبها البعد الاجتماعي نتيجة لما عرف بالربيع العربي الذي شهدته المنطقة؛

(ت) وضع نظام لقياس التقدم المحرز في البلدان العربية في مجال التحول نحو اقتصاد أخضر، يقوم على أساس مؤشرات الأداء، ويعكس القضايا التي تضم على سبيل المثال لا الحصر، مستوى التلوث، والآثار البيئية السلبية، والخطوات الإيجابية التي يتخذها كل بلد من أجل حماية البيئة. وسيتيح النظام المقترح إجراء مقارنة بين البلدان العربية، وبالتالي يهيئ جواً من المنافسة التي تحفز تلك البلدان على إحراز تقدم في هذا المجال.

ثانياً - مواضيع البحث والمناقشة

ألف - الجلسة الافتتاحية

7- أشار السيد فريد بوشيري، المسؤول الإقليمي في شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد في المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى أن عدداً كبيراً من سكان المنطقة يعيشون بأقل من دولارين في اليوم. وعلى الرغم من تحلي التدهور البيئي خلال السنوات العشرين الماضية، فإن الإنفاق الحالي في مجال البيئة لم يتعد 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال، إذا نظرنا إلى مجالي الحراجة والنظم الإيكولوجية، نجد أن تمويل التحول نحو اقتصاد أخضر يتراجع. وبالتالي، من الضروري أن تقوم الحكومات بإصلاحات اقتصادية ووضع سياسات عامة مبتكرة لمعالجة مثل هذه المشاكل.

8- وقدمت السيدة لمياء مبيض، رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، لمحة عن مساهمة المعهد الذي كان له الباع الطويل في دعم التمويل العام طيلة 15 عاماً. وسلطت الضوء على الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الحكومات في مجال الاقتصاد الأخضر من خلال مشترياتها العامة. وأوضحت أن المعهد يساعد حالياً على وضع مسودة لاستراتيجية لبنانية وطنية بشأن المشتريات العامة المستدامة، واستشهدت بالتجربة الناجحة في تونس. وذكرت بالتكلفة المرتفعة والبعيدة الأمد التي تتأتى عن التدابير غير المستدامة.

9- واستعرض السيد جمال الدين جاب الله، مدير إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة في جامعة الدول العربية، الدور الكبير الذي قامت به الجامعة على صعيد مواءمة مناهج الحكومات العربية المختلفة، قبل مؤتمر قمة الأرض في ريو، وفي إعداد الإعلان العربي حول البيئة والتنمية، ولا سيما الدور الذي أداه مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة التابع لجامعة الدول العربية. وذكر المندوبين بالمهمة الكبيرة التي تنتظرهم، وبالمسؤوليات المترتبة عليهم فيما يتعلق بالتحول نحو اقتصاد أخضر.

10- وتحدثت السيدة أنهار حجازي، القائمة بأعمال نائب الأمين التنفيذي للإسكوا، فأشارت إلى التحديات البيئية الخطيرة التي تواجهها المنطقة والحاجة إلى رؤية واضحة حول كيفية التحول نحو اقتصاد أخضر. وشددت على ضرورة إجراء الإصلاحات بهدف تطوير الهياكل الاقتصادية والمؤسسية القائمة، وضرورة معالجة الآثار التي قد تنجم عن التحول نحو اقتصاد أخضر. وأكدت أن ورشات العمل تشكل فرصة لمناقشة

متطلبات بناء الاقتصاد الأخضر والمنافع الناجمة عنه. وأشارت إلى أهمية ورشة العمل هذه نظراً للمستوى الرفيع للمشاركين فيها.

11- وتحدث السيد آلان بيفاني، مدير عام المال، بالنيابة عن وزير المالية في لبنان معالي الأستاذ محمد الصفدي، فقال إن التحديات المطروحة إنما هي اقتصادية وبيئية على حد سواء. وأكد الحاجة إلى وضع إطار عام وتوفير المزيد من الحوافز، تحقيقاً لهدف التحول نحو اقتصاد أخضر. وأشار إلى وجود فرصة للتحسين ورحب بالتركيز الحالي المنصب على القطاع العام، موضحاً أهمية إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها من أهم جوانب الإصلاح. كما رحب بورشة العمل لأنها تشكل ميداناً للاستفادة من خبرات الآخرين، وتوقع صدور بيان مشترك يعبر عن موقف موحد يحظى بتوافق عام.

12- تخلل الجلسة الافتتاحية عرضان قدمتهما الإسكوا. وقد تضمن العرض الأول توضيحاً لمفهوم الاقتصاد الأخضر وللأسباب التي تدفع إلى النظر فيه خلال مؤتمر ريو+20، وشرحاً للمسارات السياسية المختلفة للاقتصاد الأخضر، ودور مختلف الجهات المعنية في إدارة التحول إلى مثل هذا الاقتصاد. ونظراً إلى التحديات المتعددة المرتبطة بالتحول نحو اقتصاد أخضر، ركز العرض على أهمية اتخاذ البلدان العربية موقفاً متجانساً في مؤتمر ريو+20 فيما يتعلق بالقضايا قيد المناقشة، ووضع إطار عمل عربي موحد. وقدم العرض لمحة عامة عن التحضيرات العربية الإقليمية للمؤتمر، بما فيها إعداد التقارير الإقليمية، وعقد سلسلة من الاجتماعات التشاورية التي تتوجه إلى أصحاب المصلحة على اختلافهم، واتخاذ الإجراءات العربية على المستوى الوزاري، والمشاركة في المناسبات العالمية. وفي الختام، أبرز العرض أهمية ورشة العمل القائمة ضمن هذه التحضيرات، وعدّد النتائج المتوقعة لها.

13- وأوضح العرض الثاني للإسكوا الخيارات الممكنة لإصلاح السياسات الاقتصادية من أجل تحفيز التحول نحو اقتصاد أخضر، تمهيداً لمناقشتها بالتفصيل خلال ورشة العمل، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالتمويل العام للاقتصاد الأخضر، والحوافز الضريبية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات الخضراء، والمشتريات العامة المستدامة، وحوافز الاستثمار الأخضر، والضرائب البيئية. في النهاية، تمّ تسليط الضوء على تجارب التعاون الإقليمي والعالمي في مجال تمويل الاقتصاد الأخضر.

14- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أجمع المشاركون على أهمية النظر في المواقف التي اتخذتها مجموعة الـ 77 ومختلف البلدان العربية في الاجتماعات التحضيرية العالمية لمؤتمر ريو+20، ضماناً لتماشي نتائج الاجتماعات العربية التحضيرية مع تلك المواقف. وقد شكل تمويل الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية موضع اهتمام كبير بالنسبة إلى العديد من المشاركين الذين أكدوا على ضرورة إجراء دراسة تفصيلية للأثار الاقتصادية التي تترتب عنه.

باء- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

15- تناولت الجلسة الثانية من ورشة العمل الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة وهو أحد مجالات التركيز الأساسية في مؤتمر ريو+20. وقُدمت خلالها عروض لثلاثة متحدثين مدعويين، بالإضافة إلى عرض لدراسة حالة أجريت في الأردن. وقام رئيس الجلسة، وزير المالية العراقي، معالي السيد رافع العيساوي، بتقديم كل المتحدثين.

16- وأشار وزير المالية اللبناني السابق السيد جهاد أزور، إلى تغير دور وزارات المالية باعتبارها شريكة ضمن إطار مؤسسي للتنمية المستدامة. وفي حين لم تتأثر البلدان العربية بتداعيات الأزمة المالية العالمية بقدر تأثر الاقتصادات الأكثر عولمة، فهي تواجه تحديات عديدة، ومنها التغيرات السياسية الحالية، والصعوبات المتزايدة في إدارة المؤسسات العامة. وفي ظل هذه الظروف، دعا السيد أزور إلى التوجه نحو إعداد ميزانية برنامجية، واقتراح ثلاثة أدوار إضافية لوزارات المالية وهي إدارة الأصول والخصوم، وتنسيق الإدارة الاقتصادية، وتعزيز المساواة والشفافية.

17- وتحدث السيد عاطف قبرصي، أستاذ الاقتصاد في جامعة مكماستر في كندا، عن أسس التنمية المستدامة فقدم شرحاً لعدد من الاعتقادات الاقتصادية المتعلقة برؤوس الأموال الطبيعية والمنتجة. وأكد أنه لا يمكن فعلياً قياس النمو الحقيقي إلا من خلال اعتماد قياس للدخل الصافي من الدخل القومي الإجمالي يأخذ بعين الاعتبار نضوب الموارد الطبيعية والأضرار الناجمة عن انبعاثات الكربون. وعرض نموذجاً لنظام اقتصادي مغلق يأخذ في الحسبان التفاعلات القائمة بين البيئة والاقتصاد.

18- وعرض السيد كلايف جورج، الأستاذ المساعد في معهد سياسات التنمية والإدارة في جامعة مانشستر، في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النتائج الأساسية للدراسة التي أجريت للإسكوا حول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية. وتناول آثار المخاوف البيئية الجديدة الناشئة في المنطقة والتي تشمل تغير المناخ، والأزمة الاقتصادية العالمية، وارتفاع أسعار الغذاء، والتغيرات السياسية التي تشهدها المنطقة، وأهمية الاقتصادات الناشئة على الصعيد العالمي. وخلص العرض إلى أنه بإمكان المنطقة العربية أن تستفيد إلى حد كبير من مبادرات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن تحقيق هذه الاستفادة رهن بوضع سياسات اقتصادية دقيقة في بعض المجالات مثل تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية الزراعية، وتعزيز الروابط بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي. وقدم العرض عدداً من الأمثلة الإيجابية من المنطقة وبلدان نامية أخرى.

19- وقدم السيد معتصم الكيلاني، رئيس شعبة التنمية المستدامة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن، عرضاً للتقدم المحرز فيما يتعلق بالإطار المؤسسي الأردني للتنمية المستدامة. فالفضايا البيئية ظلت في عهدة البلديات في الأردن حتى عام 2003، حين أنشئت وزارة للبيئة وتم وضع قانون جديد متعلق بالبيئة. وكان قد تم في عام 2002 إنشاء لجنة وطنية عليا للتنمية المستدامة، مما يستوجب إجراء تعديلات وتغييرات هيكلية لصلاحياتها. وأشار إلى أن التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+20 تتطلب إعادة تفعيل اللجنة، مقترحاً مجموعتين من المهام التي على اللجنة أن تتولاها، للأمدين الطويل والقصير، تشمل تحقيق الإجماع الوطني بشأن الاقتصاد الأخضر.

20- وركزت المناقشات على الحاجة إلى التعاون الإقليمي، نظراً لتشابه التحديات البيئية التي تواجهها بلدان المنطقة أياً كان هيكلها الاقتصادي، مما يفتح المجال أمام التعاون في مجالات عدة كالطاقة والمياه. كما تم التأكيد على أهمية الإنفاق الحكومي الهادف إلى حماية البيئة وضرورة الاستثمار في القطاع البيئي كونه قطاعاً إنتاجياً يتمتع بمزايا المنافسة. ورأى المشاركون أنه من المستحسن أن تعمل البلدان العربية على تطوير قدراتها لرصد أي انحراف عن أي ركن من أركان التنمية المستدامة، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

جيم - الاقتصادات والسياسات المالية المراعية للبيئة

21- قدمت الإسكوا ورقة تبرز أهمية إدراج قضايا تغيّر المناخ والموارد الطبيعية في عملية وضع السياسات المالية من أجل السماح بالتحول نحو اقتصاد أخضر. وأشارت المتحدثة إلى أن التحول نحو اقتصاد أخضر يستلزم تغيير الخيارات التي يتخذها المستهلكون، من خلال ضمان التسعير الدقيق والحث على تخفيف الطلب على المنتجات التي تصدر انبعاثات الكربون بكميات كبيرة. واستشهدت بأمثلة من الولايات المتحدة الأمريكية والصين حيث تمّ الأخذ بالاعتبارات البيئية في خطط الانتعاش. وأشارت إلى أن الحسابات البيئية تشكل مهماً لإدراج قضايا الاقتصاد الأخضر في المحاسبة والأعمال المالية الأخرى، وشددت على أهمية دور الحكومات التي يجدر بها عدم تبني الأنشطة غير المستدامة عند تحديد الغايات والمعايير، والاستثمار في المشاريع العامة ذات الصلة. واعتبرت أن على المصارف وشركات التأمين القيام بدور أكثر فاعلية في تسهيل التحول.

22- وقدم السيد وسام كنج، رئيس إدارة الري في وزارة الطاقة والمياه في لبنان، عرضاً حول تكلفة التدهور البيئي في لبنان. فأوضح أن التكلفة السنوية لهذا التدهور تصل إلى 655 مليون دولار أمريكي، أي 3.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأن التكلفة السنوية للتدهور البيئي في قطاع المياه تصل إلى 175 مليون دولار، أي واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع تغيّر المناخ والتمدد العمراني، تتفاقم المخاطر التي تهدد الموارد البيئية.

23- وعرض السيد سرجيو مارغوليس، مدير برنامج التنمية البيئية المستدامة لمنطقة البحر المتوسط في البنك الدولي، دراسة عن تأثير التدهور البيئي على الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية. فأوضح أنه يجري إدراج الحماية البيئية ضمن إطار التنمية، فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، والمنافسة الاقتصادية، والوصول إلى الأسواق. وأشار إلى أن تغيّر المناخ بات مصدر قلق على جميع المستويات ولكن من دون تحديد الجهة المسؤولة عن تحمّل نتائجه. واعتبر السيد مارغوليس أنه على الرغم من أن البلدان المتقدمة ينبغي أن تتحمل بعض المسؤولية في النهاية، على البلدان النامية بدورها، أن تكون مستعدة للعمل، لأن المشكلة ستفاقم إن لم تشارك هذه البلدان في حلها بطريقة فعالة، مهما بلغت المساعدات التي تتلقاها. وأشار إلى أن البنك الدولي قد أجرى تقييماً لتكلفة التدهور البيئي في عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويقوم حالياً بتحضير دراسة عن النمو الأخضر في هذه المنطقة مع التركيز على المياه والأرض والطاقة.

24- وعرضت الإسكوا ورقة عن نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في البلدان الأعضاء، وأشارت المتحدثة إلى أن الكثير من أنظمة المحاسبة التقليدية تقيّم الأداء الاقتصادي من دون تناول قضية النمو المستدام. واعتبرت أن هناك حاجة إلى النظر في الحسابات بطريقة متكاملة، باعتبار أن الاقتصاد هو أحد فروع البيئة. ويشمل نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية خطوات متنوعة ويتطلب إجراء الحسابات المادية وحسابات التدفق المالي وحسابات الأصول والحسابات المراعية للبيئة، وهذا النظام ضروري لحماية البيئة الهشة. وأكدت المتحدثة أن مساعدة البلدان العربية على سن التشريعات الملائمة وضمان تطبيقها، واستخدام مفاهيم مشتركة، وتحسين نوعية البيانات، وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الأمثل، لا تزال حاجة ضرورية.

25- وخلال المناقشات، تمّ التشديد على أن التأثير السلبي للتدهور البيئي هو أكبر على الفقراء. وبما أن البلدان المتقدمة هي المسؤولة تاريخياً عن التدهور البيئي، يصبح من واجبها الأخلاقي أن تقدم المساعدة إلى البلدان الفقيرة لتحسّن أداؤها البيئي. كما أن بعض البلدان النامية تتسبب بنسب عالية من التلوث وعليها بالتالي تحمل مسؤوليات إضافية. ولدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، تبرز الحاجة إلى صناديق مختصة من شأنها أن تسهل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دولياً. ومن الضروري أيضاً تطوير فهم جديد لقيمة الموارد، وعلى سبيل المثال، فإن ثمن الوقود اليوم منخفض، في حين يجدر أن يعكس سعره قيمته الحقيقية، من أجل تعزيز اقتصاد ينتج مستويات أقل من الكربون. والمجال متوفر لإعادة النظر في سياسات تحديد الأسعار والإعانات، لتوجيه التمويل بشكل أفضل نحو القطاعات المطلوبة، بهدف مساعدة الفقراء وزيادة الفاعلية، وبالتالي تحسين الظروف البيئية. والواقع أن البلدان النامية هي التي ستقع تحت وطأة المشاكل البيئية، لذا عليها أن تبحث بنفسها عن الحلول، لا أن تعتمد على غيرها من البلدان لترسم لها الدرب الذي ستسلكه.

دال- تحديد الضرائب البيئية

26- قدم السيد وليد مروش، أستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأمريكية، النظرية الأساسية لتحديد الضرائب البيئية، التي تلزم الملوّثين بتدخيل العوامل البيئية الخارجية (اصطناعياً)، أي أن تتحمل تكلفتها. وأوجز خسائر الرفاه العام المرتبطة بالعوامل البيئية الخارجية وتحديات المشاعات العالمية. وأشار إلى الفرق بين التحديد الفعال للضرائب (الذي يوفر التمويل ويحقق الأهداف الأخرى) والتحديد العادل للضرائب (الذي يوزع أعباء الضريبة بطريقة عادلة)، وإلى الفرق بين "المنافع العامة" و"الأضرار العامة"، والتزام على استعمال "سلعة". وعرض سلبيات وإيجابيات السياسات المتوفرة أمام الجهات المنظمة، والقائمة على السعر (أي الضرائب) مقابل الكمية (أي المعايير).

27- وتحدث السيد عبد الكريم عايد، الخبير الاقتصادي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، عن الضرائب البيئية المتعلقة بالصناعة النفطية. فأشار إلى أن موضوع البيئة مدرج اليوم على جدول الأعمال العالمي، وأن بروتوكول كيوتو، الذي يشكل وسيلة لمواجهة التحديات التي يطرحها تغيّر المناخ، يواجه بدوره صعوبات عدة، على الرغم من المفاوضات الجارية لتمديده. واعتبر أن عائدات النفط فائقة الأهمية بالنسبة إلى التنمية المستدامة في المنطقة العربية مشدداً على أن تطوير البنى التحتية وبناء اقتصاد أخضر في المنطقة سيعتمدان أيضاً على احتياطات الوقود الأحفوري. وتطرق إلى تباين الآراء حول مفهوم الاقتصاد الأخضر، وعدم وجود إجماع حول المنافع التي يقدمها والتحديات التي يطرحها. أما بشأن الضرائب على انبعاثات الكربون، فأشار إلى أن لدى الاتحاد الأوروبي وأستراليا خططاً لفرض مثل هذه الضرائب بهدف الحد من انبعاثات الكربون. وعلى الرغم من ذلك، يستمر السعي إلى تخفيض سعر النفط وتحقيق الاستقرار في سوق النفط على الصعيد الدولي. وتوقع أن يبقى الوقود الأحفوري مصدر الطاقة الأساسي في العقدين المقبلين.

28- وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، أشار أحد المشاركين إلى أنه من الواضح أن المنطقة تشهد وضعاً اقتصادياً واجتماعياً صعباً، ولا يجدر النظر في اقتصاد أخضر إلا في سياق تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وحذر من الظلم الاجتماعي الذي قد تسببه زيادة الضرائب المتعلقة بالبيئة ورفع الأسعار.

29- وشكك مشارك آخر في فاعلية الضرائب البيئية، فأشار إلى الضرائب المفروضة على الكسارات كمثال، حيث لم تؤثر تلك الضرائب على مستويات أنشطة الاستخراج. وأضاف أنه، في هذه الحالة، من الضروري سن تشريعات بيئية لوقف التلوث. ولفت أيضاً إلى عجز الضرائب عن معالجة التلوث عبر الحدود.

30- وأوضح أحد المشاركين أهمية تقديم الحوافز باعتبارها إجراءات تكميلية لإعمال القوانين البيئية، ودعا إلى زيادة الوعي حول الفوائد المالية والفوائد الأخرى التي يمكن للمنتجين جنيها من خلال تحسين أدائهم البيئي.

31- في النهاية، شدد أحد المشاركين على أهمية ضمان أن يسهم الاقتصاد الأخضر في توزيع الثروات بطريقة منصفة، وعلى الحاجة إلى دعم التنمية في المناطق الفقيرة، لا سيما مع الاضطرابات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية حالياً.

هاء- التجارب الوطنية في الاقتصاد الأخضر

32- قدمت السيدة ريم الشامسي، المفاوضة في اتفاقات التجارة الحرة في وزارة المالية في الإمارات العربية المتحدة، عرضاً حول أزمة الغذاء العالمية ودور الأمن الغذائي في تحقيق اقتصاد أخضر. وعرضت الاستراتيجية البيئية الوطنية وخطة العمل لبلدها، حيث يتم التركيز على خمس قضايا هي المياه العذبة، والتلوث، والبيئة الحضرية، والبيئة البحرية، والتنوع البيولوجي. ففيما يتعلق بالبيئة الحضرية، تولي الأهمية للمباني الخضراء وإنشاء الحكومات الإلكترونية. وفي عام 2011، تم تخصيص 165 مليون درهم لمشاريع بيئية تشمل مشاريع مرتبطة بالأمن الغذائي. وأكدت السيدة الشامسي أن ضمان الأمن الغذائي يقتضي بناء القدرات الوطنية وتعزيز التعاون الإقليمي والعالمي واضطلاع المنظمات العربية الإقليمية بدور أكثر فاعلية.

33- وعرض السيد أنور معلا، مدير دائرة البيئة المستدامة في سلطة جودة البيئة في فلسطين، الإنجازات التي حققتها فلسطين في مجال التحول نحو اقتصاد أخضر. فأوضح أنه تم إدراج الاعتبارات البيئية في الاستراتيجيات الخاصة بالقطاعات المختلفة، إضافة إلى وضع استراتيجية لمكافحة التصحر واستراتيجية للتنوع البيولوجي وميزانية خاصة بكل منهما. وأعطى السيد معلا بعض الأمثلة عن مشاريع خضراء محددة كاستخدام الطاقة الشمسية لإنارة الشوارع واستحداث فاتورة عن بدل خدمة معالجة مياه الصرف الصحي، مرفقة بفاتورة المياه التقليدية.

34- وعرض السيد أحمد عبد الكريم عطا الفضيل محمد، مدير التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية في الإدارة العامة للتعاون المالي الدولي بوزارة المالية والاقتصاد الوطني في السودان، التجربة السودانية في دعم التحول نحو اقتصاد أخضر في قطاعات إنتاجية مختلفة. وأكد الحاجة إلى استثمارات زراعية مباشرة وملائمة من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها نمو القطاع الزراعي في السودان، بما فيها التصحر والرعي المفرط، بالإضافة إلى أهمية إعداد برامج للتمويل البالغ الصغر في الزراعة.

35- وتحدثت السيدة رويدا نهار، مديرة الإنتاج الأنظف والطاقات المتجددة والمركز الوطني للإنتاج الأنظف في وزارة الدولة لشؤون البيئة في الجمهورية العربية السورية، عن السياسات والبرامج الحكومية المتعلقة بتطبيق الاقتصاد الأخضر. فأشارت إلى تضمين الجوانب البيئية في خطتي التنمية الخمسيتين

العاشرة والحادية عشرة. واستشهدت بالكثير من الإجراءات الخضراء التي اتخذت، ومنها سن قانون جديد للكهرباء يسمح بالاستثمارات الخاصة في إنتاج الكهرباء وتوزيعها، ووضع برنامج دعم كفاءة استخدام المياه في الري والزراعة العضوية، وإعداد مشاريع النقل المستدام (كالباصات الهجينة والوقود النظيف)، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال إنشاء أنظمة فولطاضوية وأنظمة تسخين المياه بالطاقة الشمسية.

36- وقدم السيد سامي متى بولص، وكيل وزارة التخطيط في العراق، لمحة عامة عن تجارب بلده في التحول نحو اقتصاد أخضر. فأشار بشكل خاص إلى سياسة الحكومة في مجال القضاء على الفقر، وتعزيز الزراعة المستدامة وتحقيق التنمية الريفية، وهي تشمل سياسات تتعلق باستصلاح الأراضي، وترشيد استهلاك المياه، وتحسين تركيبة نباتات المحاصيل. كما تنصب الجهود على زيادة المنافسة في قطاع الصناعة عبر تقليص كلفة الإنتاج من خلال اتخاذ إجراءات تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة بشكل خاص.

37- وفي المناقشة التي تلت العرض، أكد المشاركون أهمية مشاركة القطاع الخاص في التحول نحو اقتصاد أخضر والحاجة إلى التنسيق داخل كل بلد وفيما بين البلدان العربية، بهدف الاستفادة من ميزات المنافسة المختلفة التي تتمتع بها. وشددوا على ضرورة دراسة آثار الضرائب البيئية قبل الشروع بفرضها، وذلك لرصد أي نتائج سلبية قد تطل السكّان المحرومين، وضرورة أن تستخدم إيرادات الضرائب بشفافية وتحقيقاً للهدف الذي جُمعت لأجله، ليطمئن المواطنون إلى حسن استخدام هذه الضرائب.

واو- حوافز الاستثمار الأخضر

38- تحدث السيد محمد طه رافي، مسؤول العمليات في مؤسسة التمويل الدولية برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في باكستان، عن كيفية مساهمة الاستثمار في إجراءات مواجهة تغيّر المناخ، في توفير فرص جيدة للأعمال. وأوضح أن بعض البلدان بحاجة إلى استثمارات أكبر في قطاع المياه أو في غيره من القطاعات، وإلى توفير الأدوات المصرفية لتشجيع تمويل هذه القطاعات. وأشار إلى وجود ثغرة في الحوار بين القطاع الخاص والمؤسسات المالية العامة بشأن دعم تمويل الاستثمارات الخضراء. وتهدف مؤسسة التمويل الدولية إلى تعزيز هذا الحوار وإيجاد حلول لتمويل السوق تدعم مصالح سوق القطاع الخاص وتتوجه إليه. واستند في عرضه إلى الدراسة التقنية العامة التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية حول القطاعات الخضراء التي يمكن التركيز عليها في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

39- وتناول السيد عاطف قبرصي، أستاذ الاقتصاد في جامعة مكماستر في كندا، موضوع الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر، فأكد أهمية هذا الاقتصاد في إيجاد فرص العمل وتوفير التنويع الاقتصادي، وربما في تحقيق التوازن وإنشاء روابط جديدة بين قطاعي الهندسة والاقتصاد. كما أكد ضرورة الانتباه إلى أن المشاريع قد تكون قابلة للتمويل (في الأجل الطويل) ولكن غير قادرة على الحصول على التمويل (في الأجل القصير). واعتبر أنه على الحكومات أن تدعم مسبقاً الاستثمار في الأبحاث والتنمية والاقتصاد الأخضر فتخفف قلق المستثمرين بشأن التكلفة وغيرها من المخاطر. وتعتبر الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر سبيلاً جيداً لتوفير فرص العمل عبر الاستثمار في البنى التحتية المحلية أو تنمية الصناعة.

40- وتحدث السيد مازن حلاوي، رئيس وحدة التمويل في مصرف لبنان، عن القروض الصديقة للبيئة باعتبارها إحدى حوافز الاستثمار الأخضر. وقال إن برامج القروض بفائدة مدعومة والصديقة للبيئة تختلف

إذا كانت هذه القروض ممنوحة للمشاريع المرتبطة بالطاقة أو للمشاريع غير المرتبطة بالطاقة، وتفرض هذه البرامج شروطاً تختلف بحسب طبيعة المشروع (أي إذا كان المشروع جديداً أو قائماً، وإذا كان خاضعاً للضريبة أو معفاً منها، وغيرها ذلك).

41- وأوضح السيد حلاوي أن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تستفيد من الفوائد المدعومة من الحكومة اللبنانية هي قطاعات الصناعة، والسياحة والزراعة ومشاريع تطوير تكنولوجيا المعلومات، والمشاريع الحرفية، التي تعمل فيها أي مؤسسة تابعة للقطاع الخاص. كما أن بعض القطاعات تُمنح قروضاً مدعومة الفوائد بالإضافة إلى القروض الخضراء. أما حوافز الاستثمار الأخضر التي يقدمها مصرف لبنان فتشمل ما يلي:

(أ) أسعار فائدة منخفضة لأصحاب المشاريع؛

(ب) قروض طويلة الأجل (من حيث فترة الاستحقاق) لأصحاب المشاريع؛

(ج) تعفى البنوك التجارية التي تُمنح قروضاً خضراء، من توفير الاحتياطي المطلوب، بنسبة تتجاوز قيمة القرض الأخضر (150 في المائة).

42- وتناول السيد تتسيل كيليكارسلان من شركة Booz & Company في الإمارات العربية المتحدة، "مبادرة تحويل شرم الشيخ إلى مدينة خضراء" وهو مفهوم سياحة خضراء لمدينة شرم الشيخ في مصر. وقد ظهرت فكرة هذا المشروع بسبب فقدان التنوع البيولوجي في شرم الشيخ العائد إلى الطرق غير الفعالة لإدارة النفايات والتي تهدد سياحة الغوص، إحدى أهم مصادر العائدات للمدينة. وتقضي المبادرة بخضرة أربعة مجالات هي الانبعاثات، وإمدادات المياه، والنفايات الصلبة والسائلة، والتنوع البيولوجي؛ وثلاثة وثلاثين مشروعاً موزعاً بين "مشاريع خضراء واقعية" يمكن أن تنفذ في المدى القريب، و"مشاريع خضراء جذرية" للمدى البعيد. وشدد على أهمية وضع برامج مؤاتية لتنفيذ هذه المبادرة بأكملها، وتشمل العناصر التالية: التشريعات والحوكمة، والتمويل، والتسويق ووضع العلامات التجارية، ونشر الوعي وتعليم المجتمعات.

43- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أكد المشاركون أهمية إجراء تقييم للأثار البيئية لكل مشروع قبل القيام بتمويله؛ وأهمية أدوات التسويق لضمان نجاح مشاريع الاقتصاد الأخضر بما يؤدي إلى التزام أصحاب المصلحة؛ وأهمية التحول نحو اقتصاد أخضر بطريقة تدريجية ومنظمة مبنية على التشارك.

زاي - المشتريات العامة المستدامة

44- قدم ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورقة عن المشتريات العامة المستدامة، ركز فيها على قضايا اجتماعية هامة كالبطالة، وارتفاع معدلات النمو السكاني، والتحضر السريع، وارتفاع الدخل عند الطبقة الوسطى، وما ينتج عن كل ذلك من آثار بيئية. وأشار المتحدث إلى أن الأمور التي تبدو بسيطة قد يكون لها آثار بيئية خطيرة، مثل انبعاث الكربون بكميات كبيرة بسبب استخدام الأكواب البلاستيكية، والأسمدة، والنقل، والصناعة وغيرها. وأوضح أن نسبة المشتريات العامة تتراوح بين 8 و30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان، فإذا جعلت الدولة مشترياتها العامة أكثر استدامة، يمكن الاستفادة بسرعة من القوة الشرائية للدولة أو للجهات الفاعلة الرئيسية (كالشركات الكبرى، ومحلات السوبر ماركت وغيرها) في تحقيق أهداف

التممية المستدامة. فمن خلال المشتريات العامة، بدأت أجهزة الكمبيوتر تتميز بكفاءة استخدام الطاقة، على سبيل المثال. إلا أن الكثير من العقبات لا تزال تعترض اعتماد المشتريات العامة المستدامة، ومنها الحاجة إلى زيادة الميزانية المخصصة لها، فغالباً ما تكون المنتجات الخضراء باهظة الثمن، كما أن تلك الميزانية لا تغطي كل المنتجات. أما التحديات المطروحة في مجال تعزيز اعتماد المشتريات العامة المستدامة في المنطقة، فتشمل الإرادة السياسية، والقيود المؤسسية، والأرباح، وتأثير المشتريات العامة على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي قد لا تكون قادرة على المنافسة.

45- وقدم ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورقة عن المشتريات العامة الخضراء، أوضح فيها أن المشتريات العامة الخضراء تتمثل في شراء السلع، مع التركيز على المنتجات المصنوعة بطريقة مستدامة. وأشار إلى أنه في البداية كان اعتماد المشتريات العامة الخضراء اختيارياً، ليصبح بعدئذٍ إلزامياً في الاتحاد الأوروبي (وهو يشمل كفاءة استخدام الطاقة، والنقل العام الأخضر، ووضع العلامات الإيكولوجية على معظم الأجهزة، الخ)، وذلك بهدف رفع نسبة المشتريات العامة الخضراء إلى نحو 50 في المائة بحلول عام 2012. وأوضح أيضاً أنه قد تم إعداد مجموعة أدوات تدريب متعلقة بالمشتريات العامة الخضراء لتعزيز اعتمادها وجعلها تبدو أكثر عقلانية. وتقدم مجموعة الأدوات هذه، التوجيهات والإرشادات، كما تسمح بدخول مجال المشتريات العامة الخضراء بطريقة منظمة. وخير مثال ما قامت به إحدى المدن الأوروبية، التي وفرت 1.5 مليون يورو من عقد بقيمة 6 ملايين يورو، نتيجة إصرارها على اعتماد المشتريات العامة الخضراء.

46- وقدمت السيدة رنا زرق الله، مسؤولة المشتريات في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في لبنان، ورقة عن اعتماد "نهج عملية مراكش" في تطبيق المشتريات العامة المستدامة في لبنان، فأكدت أنه من خلال المشتريات العامة يمكن للقطاع العام أن يؤسس اتجاهات جديدة. وأشارت إلى الدور الذي قام به المعهد في تعزيز الاستدامة، عبر خدمات التدريب وبناء القدرات وإسداء المشورة التي يقدمها إلى الهيئات العامة. ويهدف هذا النهج إلى إجراء تقييم ومراجعة قانونية ودراسة للسوق لاختبار مدى التجاوب في استعمال المنتجات المستدامة، من أجل وضع خطة استراتيجية وبرنامج لبناء القدرات. وقد اختيرت المنتجات التي جرى تسويقها بدقة وبناءً على مجموعة من المعايير التي تغطي جوانب عدة. ويجري حالياً إعداد مشروع خطة وطنية للمشتريات العامة المستدامة، ستواكبها مشاريع لبناء القدرات الملائمة.

47- وخلال المناقشة، أكد المشاركون ضرورة مواءمة القوانين في المنطقة، إذ تختلف القوانين السائدة في كل بلد من البلدان العربية. ولا بد من تعزيز الرقابة، فالمنطقة تستورد منتجات من مصادر مختلفة، وبعض الواردات مشكوك بجودتها. وينبغي تعزيز الرقابة بالتوازي مع محاربة الفساد للتمكن من اعتماد المشتريات العامة المستدامة فعلياً. ولا بد أيضاً من التأكد من أن المشتريات العامة الخضراء تتوافق وقواعد منظمة التجارة العالمية وأنظمتها. وقد يكون اعتماد المشتريات العامة الخضراء والمشتريات العامة المستدامة عملية معقدة في العالم العربي، نظراً إلى تعدد مصادر المنتجات، ومضاربة المنتجات المستوردة من الخارج، كالمنتجات الصينية، للمنتجات المحلية. والواقع أن المشتريات العامة تشكل عملية صعبة في كل البلدان، ومن المتوقع أن تؤدي عملية الانتقال إلى المشتريات العامة المستدامة إلى تفاقم تلك المشكلة. ومن المعروف أن مشاكل الفساد تلقي بعبئها على المشتريات العامة، ولكن يمكن تخفيف هذه المشاكل أو معالجتها من خلال تفعيل المراقبة وإنفاذ القانون. وعلى أي حال، لا يجوز التذرع بالفساد لتجنب اعتماد المشتريات العامة المستدامة. وبما أن الطلب هو الذي يؤثر عادة على العرض، فعندما تطلب الحكومة السلع والخدمات الخضراء، سيتم تزويدها بالإمدادات الخضراء.

حاء- التعاون الإقليمي والدولي

48- عرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة تفاصيل مبادرة الاقتصاد الأخضر التي أطلقها البرنامج، وتقرير الاقتصاد الأخضر الذي يتناول إثني عشر قطاعاً عالمياً أخضراً، يشكل بعضها قطاعات رئيسية في المنطقة. وأشار إلى أن التقرير عن فرص العمل الخضراء الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية، يثبت أن الاستثمار الأخضر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية يساهم في خلق فرص العمل، كما أن التقرير عن التجارة وتغير المناخ الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية يبرهن ذلك أيضاً. وأوضح أن الاقتصاد الأخضر يذهب إلى أبعد من تخفيف آثار تغير المناخ أو التكيف معها، ليشمل أيضاً عدداً من القضايا البيئية الأخرى.

49- وقدم السيد نجيب صعب، أمين عام المنتدى العربي للبيئة والتنمية، عرضاً عن الاقتصاد الأخضر في ظل التغيرات التي يشهدها العالم العربي. وتمنى أن يفتح الربيع العربي الأبواب أمام اقتصاد مستدام على الرغم من أن التوقعات الحالية لا توحى بالكثير من الآمال. فالوضع الحالي يشير إلى صعوبة إجراء التغييرات في المنطقة العربية في ظل غياب الإرادة السياسية. وأمل أن تقوم الإصلاحات المطروحة أو التي سوف تطرح، بمحاربة الفساد وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. وقد أعد المنتدى العربي للبيئة والتنمية كتيباً يتوجه إلى الشركات، حول المشتريات الخضراء وغيرها من القضايا، كما أطلق المبادرة العربية للاقتصاد الأخضر التي تحتسب تكلفة التحول نحو اقتصاد أخضر وتقدم عدداً من دراسات الحالة ذات الصلة. وأكد السيد صعب الحاجة إلى النظر في الاتجاهات الديمغرافية، لا سيما في فئة الشباب، عند دراسة بناء اقتصاد أخضر في المنطقة.

50- وأشار السيد سرجيو مارغوليس، مدير برنامج التنمية البيئية المستدامة لمنطقة البحر المتوسط في البنك الدولي، إلى أن خطط التمويل الدولية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومرفق البيئة العالمية، توفر فرصاً لتمويل الاقتصاد الأخضر. واستشهد بتجربة جمهورية مولدوفا، التي تقطع 85 في المائة من رسوم الاستخدام لإنفاقها في دعم إمدادات المياه والصرف الصحي. وأشار في المقابل إلى أن أحد البلدان العربية يقطع 10 في المائة فقط من رسوم الاستخدام لإنفاقها على إمدادات المياه والصرف الصحي. ولا بد من دحض الرأي الذي يعتبر دعم المياه أو جعلها مجانية، سياسة ملائمة للفقراء، فهذا الدعم يؤدي إلى نقص في تغطية التكاليف، مما يحد من الموارد المالية المتوفرة للاستثمار وتعزيز الخدمات، وبالتالي إلى تقليص إمكانية حصول الفقراء على تلك الخدمات. كما أن الخدمات المدعومة تشجع على هدر الموارد وفقدان كفاءة الاستخدام. واقترح رفع الدعم عن الوقود الأحفوري لأن ذلك قد يساهم في تخفيض الانبعاثات.

51- وفي مداخلة حول الإطار الدولي للتمويل، أشار السيد كلايف جورج، الأستاذ المساعد في معهد سياسات التنمية والإدارة في جامعة مانشستر البريطانية، إلى أن قيام البنك الدولي بإدارة تمويل الإجراءات الخضراء المكافحة لتغير المناخ ينطوي على تضارب في المصالح، مقترحاً أنه من الأفضل أن تقوم الأمم المتحدة بإدارة هذا التمويل. كما يدور النقاش حول كيفية إدارة التمويل. وأكد توفر فرص كبيرة لبناء اقتصاد أخضر، ولكن لا بد من التنبيه إلى التمويل الدولي الذي قد يوفر وما قد يرافقه من شروط تحكم إنفاقه.

ثالثاً - تنظيم الأعمال

ألف - المكان والزمان

52- عقدت ورشة العمل الإقليمية بشأن السياسات الاقتصادية الداعمة لتحول المنطقة العربية نحو اقتصاد أخضر في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي 20 و 21 تموز/يوليو 2011.

باء - الافتتاح

53- افتتح ورشة العمل رسمياً كل من السيد فريد بوشهري، المسؤول الإقليمي في شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد في المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيدة لمياء مبيض، رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في لبنان؛ والسيد جمال الدين جاب الله، مدير إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة في جامعة الدول العربية؛ والسيدة أنهار حجازي، القائمة بأعمال نائب الأمين التنفيذي للإسكوا؛ والسيد آلان بيفاني، مدير عام المال، بالنيابة عن وزير المالية في لبنان.

جيم - الحضور

54- حضر ورشة العمل 53 مشاركاً، منهم 28 من ممثلي الحكومات من وزارات المالية والاقتصاد، والتخطيط والبيئة، وإدارات التنمية المستدامة في البلدان العربية، إضافة إلى خبراء من البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، والمنتدى العربي للبيئة والتنمية، وجامعة كماستر، وجامعة مانشستر، والجامعة اللبنانية الأمريكية، وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، ومصرف لبنان، وناشطين في مجال سياسات التنمية الاقتصادية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الوارد في هذا التقرير.

دال - جدول الأعمال

55- فيما يلي الجلسات الثمانية التي قدمت فيها العروض وجرت خلالها المناقشات:

- (1) الجلسة الافتتاحية؛
- (2) الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة؛
- (3) الاقتصادات والسياسات المالية المراعية للبيئة؛
- (4) تحديد الضرائب البيئية؛
- (5) التجارب الوطنية في الاقتصاد الأخضر؛
- (6) حوافز الاستثمار الأخضر؛
- (7) المشتريات العامة المستدامة؛
- (8) التعاون الإقليمي والدولي.

هاء- التقييم

56- وُزِعَ على المشاركين استبيان لتقييم جدوى ورشة العمل وفعاليتها وآثارها. وأجاب 28 مشاركاً على الاستبيان. وبشكل عام، صنفت الأكثرية (93 في المائة) المستوى العام لورشة العمل بالجيد إلى ممتاز. وأشار 53 في المائة من المجيبين إلى أن ورشة العمل قد حققت أهدافها والتقت مع توقعاتهم. وأجمع المشاركون على الحاجة إلى أنشطة متابعة. وقد شملت الأنشطة المقترحة ما يلي: عقد اجتماعات تهدف إلى تخطي العقبات التي تعيق التنمية المستدامة، وتكوين موقف عربي موحد بشأن القضايا التي ستطرح في مؤتمر ريو+20؛ وإقامة منتدى لتبادل المعلومات بشأن الاقتصاد الأخضر بين المشاركين (بما فيها قصص النجاح)؛ وتنظيم الأنشطة الهادفة إلى زيادة الوعي حول الاقتصاد الأخضر وإشراك القطاع الخاص؛ وإقامة أنشطة لبناء قدرات الموظفين الحكوميين فيما يتعلق بقضايا الاقتصاد الأخضر؛ والقيام بأنشطة متخصصة مرتبطة بالمشتريات العامة والضرائب البيئية.

واو- الوثائق

57- يمكن الاطلاع على قائمة الوثائق التي قدمت خلال ورشة العمل على موقع الإسكوا على الإنترنت، من خلال الوصلة التالية: <http://www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNum=1610E>.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

ألف - البلدان الأعضاء في الإسكوا

جمهورية مصر العربية

السيد أمجد منير جرجس عازر
وكيل وزارة المالية
رئيس إدارة مركزية
قطاع التمويل

هاتف: 202-23428591

فاكس: 202-23428096

خلوي: 2010-6015800

بريد إلكتروني: a-moneir@mof.gov.eg

amgadmoneir@yahoo.com

السيدة طيف سامي محمد
مدير عام دائرة الموازنة
وزارة المالية

خلوي: 964-7901919078

بريد إلكتروني: taifsame@yahoo.com

الآنسة نور الهاشمي
ملحق دبلوماسي

سفارة العراق في لبنان

هاتف: 961-5-459940

بريد إلكتروني: nooralhashemi@yahoo.com

السيد مصطفى الإمام
القائم بالأعمال

سفارة العراق في لبنان

هاتف: 961-5-459940

السيد بهاء عودة حمد
سكرتير

وزارة المالية

خلوي: 964-7801612222

بريد إلكتروني: bahaisawy@yahoo.com

السيد سامي متي بولص
وكيل وزارة

وزارة التخطيط

خلوي: 964-79-01911244

بريد إلكتروني: Smpp_66@yahoo.com

السيد محمد مدوح

سفارة مصر في لبنان

هاتف: 961-1-825566

فاكس: 961-1-859977

خلوي: 961-71-952238

بريد إلكتروني: mamdouh18@live.com

m.mamdouh@mfa.gov.eg

جمهورية العراق

معالي الدكتور رافع العيساوي
وزير المالية

خلوي: 964-7901922278

السيد شاكر سلمان فياض

مستشار وزير المالية

هاتف: 964-78-04299755

فاكس: 964-79-01830803

بريد إلكتروني: Shakir_ecoplan@yahoo.com

السيد كاظم علي عبدالله

مدير عام الهيئة العامة للضرائب

وزارة المالية

خلوي: 964-7901918058

بريد إلكتروني: kadhimali1952@yahoo.com

المملكة الأردنية الهاشمية
السيد عمر سمارة
مستشار
مكتب الأمين العام
وزارة المالية
هاتف: 962-64656196
فاكس: 962-64656196
خلوي: 962-776701810
بريد إلكتروني: omar.s@mof.gov.jo
موقع الإنترنت: www.mof.gov.jo

الجمهورية اللبنانية

السيد آلان بيفاني
مدير عام المال
وزارة المالية
هاتف: 961-1-642722
فاكس: 961-1-981019
بريد إلكتروني: abifani@finance.gov.lb
alainb@finance.gov.lb
موقع الإنترنت: www.finance.gov.lb

السيد رازي الحاج
خبير اقتصادي
وزارة الاقتصاد والتجارة
هاتف: 961-1-340504/982378
فاكس: 961-1-981941
خلوي: 961-3-417416
بريد إلكتروني: relhage@economy.gov.lb
موقع الإنترنت: www.economy.gov.lb

السيد وسام كنج
رئيس قسم الري
موارد الطاقة والمياه
وزارة الطاقة والمياه
هاتف: 961-1-565088
فاكس: 961-1-564880
خلوي: 961-3-752779
بريد إلكتروني: wisamkang@hotmail.com

السيد علي يعقوب
مدير، ممثل دول غرب آسيا
المركز اللبناني للإنتاج الأنظف
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
هاتف: 961-5-467831/7
فاكس: 961-5-467831/7
خلوي: 961-3-398023
بريد إلكتروني: ali.yaacoub@lebanese-cpc.net

السيد معتصم محمود ذياب زيد الكيلاني
رئيس قسم التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
هاتف: 962-6-4644466
فاكس: 962-6-4649341
خلوي: 962-79-6743883
بريد إلكتروني: mutasim.k@mop.gov.jo
mutasimk@yahoo.com

دولة الكويت

السيد مشعل العارضي
مراقب المنظمات الدولية
إدارة التعاون الاقتصادي الدولي
وزارة المالية
فاكس: 965-22417586/22404025
خلوي: 965-99603024
بريد إلكتروني: mardhi@mof.gov.kw
موقع الإنترنت: www.mof.gov.kw

الآنسة شروق الخليل
باحثة علاقات خارجية
إدارة التعاون الاقتصادي الدولي/المنظمات الدولية
وزارة المالية
هاتف: 965-22482658
خلوي: 965-97377310
بريد إلكتروني: skhalil@mof.gov.kw
sh-alkhalil@hotmail.com

الآنسة هدى العتيبي
منسقة إدارية للمعاملات
إدارة التعاون الاقتصادي الدولي/المنظمات الدولية
وزارة المالية
هاتف: 965-22482658
خلوي: 965-9919925

خلوي: 968-99313714
بريد إلكتروني: yosuf10@hotmail.com
موقع الإنترنت: www.moneoman.gov.om
فلسطين

السيد أنور إبراهيم معلا
مدير دائرة التنمية المستدامة
سلطة جودة البيئة
هاتف: 970-22403495
فاكس: 970-22403494
خلوي: 970-598450446
بريد إلكتروني: Muala-a@hotmail.com

دولة قطر

السيد صالح يوسف الملا
رئيس قسم سياسات الإيرادات والضرائب
إدارة الإيرادات العامة والضرائب
وزارة الاقتصاد والمالية
هاتف: 974-44461833
فاكس: 974-44435370
خلوي: 974-55517175
بريد إلكتروني: salmulla@mof.gov.qa
موقع الإنترنت: www.mof.gov.qa

المملكة العربية السعودية

السيد عبادي فلمبان
مدير عام
وكالة التنمية المستدامة
الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة
هاتف: 966-26536410
فاكس: 966-26536153
خلوي: 966-505620939
بريد إلكتروني: Abadi_f@yahoo.com

السيد بندر بن عبد العزيز الوائلي
وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التخطيط
وزارة الاقتصاد والتخطيط
هاتف: 966-14049301
فاكس: 966-1449323
خلوي: 966-555429028
بريد إلكتروني: wayly@yahoo.com

موقع الإنترنت: www.lebanese-cpc.net

الجمهورية اللبنانية (تابع)

السيد مهند الأسعد
مجلس الأعمال البلجيكي
الرئيس
ترانستك
مدير تنفيذي
هاتف: 961-1-424080 (لبنان)
32-2-2664950 (بلجيكا)
فاكس: 961-1-424081 (لبنان)
32-2-2664965/77 (بلجيكا)
خلوي: 961-3-710475 (لبنان)
32-474911449 (بلجيكا)
بريد إلكتروني: meassaad@transtec.be
موقع الإنترنت: www.transtec.be

السيد مازن حلاوي
رئيس
وحدة التمويل
مصرف لبنان
هاتف: 961-1-750000 تحويلة: 6568
خلوي: 961-3-786898
بريد إلكتروني: mahalawi@bdl.gov.lb
موقع الإنترنت: www.bdl.gov.lb

الآنسة هيلينا حدّاد
مديرية الشؤون الخارجية
مصرف لبنان
هاتف: 961-1-343249
فاكس: 961-1-343249
خلوي: 961-70-993916
بريد إلكتروني: haddadhelena@hotmail.com
haddadhelena@yahoo.com
موقع الإنترنت: www.bdl.gov.lb

سلطنة عُمان

السيد يوسف حمد البلوشي
خبير إحصاء
المديرية العامة للتخطيط التنموي
وزارة الاقتصاد الوطني
هاتف: 968-24698910
فاكس: 968-24698477

خلوي: 963-933541207
بريد إلكتروني: rouidanahar@gmail.com

الإمارات العربية المتحدة

السيدة ريم محمد الشامسي
مفاوضة اتفاقات التجارة الحرة
قسم شؤون مجلس التعاون
وزارة المالية
هاتف: 971-4-3110623
فاكس: 971-4-3939724
خلوي: 971-501193339
بريد إلكتروني: rmalshamsi@mof.gov.ae

الجمهورية اليمنية

السيدة أماني زبارة
مديرة إدارة الدراسات الاقتصادية الدولية
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
هاتف: 967-1-250106
فاكس: 967-1-239706
خلوي: 967-736300090
بريد إلكتروني: azabara.zabara@gmail.com

السودان

السيد أحمد عبد الكريم عطا الفضيل محمد
مدير إدارة التكتلات الاقتصادية
الإدارة العامة للتعاون المالي الدولي
وزارة المالية والاقتصاد الوطني
هاتف: 249-183-776794
فاكس: 249-183-780351
خلوي: 249-912912070
بريد إلكتروني: attaa52@yahoo.com
موقع الإنترنت: www.mof.gov.sd

السيدة ماجدة المهدي

المفتش الأول
وزارة التجارة الخارجية
هاتف: 249-183-776359
فاكس: 249-183-776359
خلوي: 249-925442219
بريد إلكتروني: magda.mahdi@yahoo.com

الجمهورية العربية السورية

السيدة رويدا نهار
مديرة الإنتاج الأنظف والطاقات المتجددة والمركز الوطني
للإنتاج الأنظف
وزارة الدولة لشؤون البيئة
هاتف: 963-11-2320564
فاكس: 963-11-2320562

باء- منظمات الأمم المتحدة

بريد إلكتروني: mrafi@ifc.org
موقع الإنترنت: www.ifc.org

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

السيد فريد ياكور
مسؤول برامج
إدارة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد
فرع الاستهلاك والإنتاج المستدامين
باريس
هاتف: 33-0-1-44377634
فاكس: 33-0-1-44371474
بريد إلكتروني: Farid.Yaker@unep.org
موقع الإنترنت: www.unep.fr/scp/procurement/

البنك الدولي

السيد سرجيو مارغوليس
مارسيليا، فرنسا
هاتف: 33-491-992459
خلوي: 33-673-094731
بريد إلكتروني: smargulis@worldbank.org
مؤسسة التمويل الدولية

السيد محمد طه رافي
كاراتشي، باكستان
هاتف: 92-21-35610065
فاكس: 92-21-35610153
خلوي: 92-302-8296723

خلوي: 973-36044855/39661161
بريد إلكتروني: fareed.bushehri@unep.org
موقع الإنترنت: www.unep.org.bh
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد فرانشيسكو بيتشاتو
المستشار الفني الرئيسي
لبنان
هاتف/فاكس: 961-1-981935
خلوي: 961-3-193049
بريد إلكتروني: francesco.bicciato@undp.org

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا

السيد فريد بوشهري
مسؤول إقليمي للصناعة
المنامة، البحرين
هاتف: 973-17812770/17812770 تحويل: 770
فاكس: 973-17825110/1

جيم - الخبراء

السيد كلايف جورج
أستاذ مساعد
معهد سياسات التنمية والإدارة
جامعة مانشستر
المملكة المتحدة
هاتف: 44-1606-882183
بريد إلكتروني: clivegeorge@btinternet.com

السيد نجيب صعب
أمين عام
المنتدى العربي للبيئة والتنمية
لبنان
هاتف: 961-1-321800
فاكس: 961-1-321900
بريد إلكتروني: nsaab@afedonline.org
موقع الإنترنت: www.afedonline.org

السيد عاطف قبرصي
أستاذ اقتصاد
جامعة مكماستر
أنتاريو، كندا
هاتف: 905-525-9140 تحويل: 23809
فاكس: 905-521-8232
بريد إلكتروني: kubursi@mcmaster.ca

السيد جهاد أزور
وزير مالية سابق
لبنان
خلوي: 961-3-679777
بريد إلكتروني: Jihad.Azour@booz.com
موقع الإنترنت: www.booz.com

السيد تنسيل كيليكارسلان
Booz & Company
مدينة دبي للإنترنت
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 971-4-3900260
خلوي: 971-506679225
بريد إلكتروني: Tansel.kilicarslan@booz.com
موقع الإنترنت: www.booz.com

السيدة لمياء مبيض
رئيسة
معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
لبنان

السيد وليد مروّش
أستاذ مساعد
قسم الاقتصاد والمالية
كلية إدارة الأعمال
الجامعة اللبنانية الأميركية
لبنان
هاتف: 961-1-786456 تحويل: 1517
فاكس: 961-1-786456 تحويل: 1627
خلوي: 961-3-493919
بريد إلكتروني: walid.marrouh@lau.edu.lb
موقع الإنترنت: www.lau.edu.lb

هاتف: 961-1-353390/1 تحويلة: 266
بريد إلكتروني: relex@ccib.org.lb
موقع الإنترنت: www.ccib.org.lb
السيد جمال الدين جاب الله
مدير
إدارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة
جامعة الدول العربية
مصر
هاتف: 202-5750511 تحويلة: 3613
فاكس: 202-5743023
خلوي: 20-106049566
بريد إلكتروني: Envsusdev.dept@las.int
موقع الإنترنت: www.arableagueonline.org
السيدة ياسمين طعيمة
الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه
جامعة الدول العربية
مصر
هاتف: 202-25750511 تحويلة: 3667
فاكس: 202-25743023
خلوي: 20-101677610
بريد إلكتروني: yasmin.teima@hotmail.com
موقع الإنترنت: www.lasportal.org
السيد علي عوده
مدير إدارة البحوث ومركز البيانات والمعلومات
اتحاد البنوك العربية
لبنان
هاتف: 961-1-377800 (مكتب)
961-1-364957، 961-1-364881/5/7،
961-1-785711/2/3
بريد إلكتروني: ali.awdeh@uabonline.org
موقع الإنترنت: www.uabonline.org

هاتف: 961-1-425147/9 تحويلة: 340
فاكس: 961-1-426860
خلوي: 961-3-377499
بريد إلكتروني: LamiaM@finance.gov.lb
موقع الإنترنت: www.if.org.lb
السيدة رلى درويش
مسؤولة العلاقات الخارجية
معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
لبنان
هاتف: 961-1-425147/9 تحويلة: 521
فاكس: 961-1-426860
خلوي: 961-3-644165
بريد إلكتروني: r.darwish@if.org.lb
موقع الإنترنت: www.if.org.lb
السيدة رنا زرق الله
مسؤولة المشتريات
معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
لبنان
هاتف: 961-1-425147/9 تحويلة: 311
فاكس: 961-1-426860
بريد إلكتروني: ranarizkal@finance.gov.lb
موقع الإنترنت: www.if.org.lb
السيدة باسمه عبد الخالق
منسقة البرامج
معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
لبنان
هاتف: 961-1-425147/9 تحويلة: 505
فاكس: 961-1-426860
خلوي: 961-3-431464
بريد إلكتروني: basmaabk@finance.gov.lb
موقع الإنترنت: www.if.org.lb

الانسة جيسكا واكيم
منسقة لجنة الاتفاقات التجارية
غرفة التجارة والصناعة والزراعة بيروت وجبل لبنان

دال - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

هاتف: 961-1-978502
بريد إلكتروني: majdalani@un.org
السيدة رمله الخالدي
رئيس قسم التعاون الفني
إدارة تخطيط البرامج والتعاون الفني
هاتف: 961-1-978419
بريد إلكتروني: khalidir@un.org

السيدة أنهار حجازي
القائمة بأعمال نائب الأمين التنفيذي للإسكوا
هاتف: 961-1-978805
بريد إلكتروني: hegazi@un.org
السيدة رلى مجدلاي
مديرة
شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية

هاتف: 961-1-978560
بريد إلكتروني: traversr@un.org

السيدة ريما عريس
موظف اقتصادي أقدم
إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة
هاتف: 961-1-978480
بريد إلكتروني: ariss@un.org

السيدة ميشيلين متى
موظف معاون للشؤون الاقتصادية
قسم القطاعات الإنتاجية
إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية
هاتف: 961-1-978521
بريد إلكتروني: matta@un.org

السيدة جنى البابا
مساعد باحث
قسم القطاعات الإنتاجية
إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية
هاتف: 961-1-978505
بريد إلكتروني: elbaba@un.org

السيدة ريتا وهبه
مساعد باحث
قسم القطاعات الإنتاجية
إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية
هاتف: 961-1-978513
بريد إلكتروني: wehbe@un.org

السيدة كارول شوشاني شرفان
رئيس قسم الموارد المائية
إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية
هاتف: 961-1-978518
بريد إلكتروني: chouchanicherfane@un.org
السيدة وفاء أبو الحسن
رئيس فريق، إحصاءات الطاقة والبيئة
إدارة الإحصاء
هاتف: 961-1-978353
بريد إلكتروني: aboulhosn@un.org

السيد ريكاردو مسيانو
رئيس قسم قطاعات الإنتاج بالإنابة
قسم القطاعات الإنتاجية
إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية
هاتف: 961-1-978568
بريد إلكتروني: mesiano@un.org

السيد فيديل بيرينغرو
موظف اقتصادي
قسم القطاعات الإنتاجية
إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية
هاتف: 961-1-978519
بريد إلكتروني: byiringiro@un.org

السيد روبرت ترافرس
موظف اقتصادي أقدم
قسم القطاعات الإنتاجية
إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية

